

## الرواية المقرونة ودلالاتها عند المحدثين

دراسة تحليلية بالتطبيق على نماذج من الصحيحين

إعداد: د.يسري سعد عبدالله\*

### مستخلص البحث:

يتخلص هذا البحث إلى دراسة حول مسألة من فروع علوم الحديث وهي الرواية المقرونة، وقد اشتملت الدراسة على التعريف بالرواية المقرونة وأوجه ورودها، ونماذج لها في الصحيحين، إضافة للأحكام المتعلقة بها، وذكر دلالتها، ثم ختمتُ البحثُ بذكر مسوِّغات رواية البخاري ومسلم عن بعض المتكلم فيهم، وقد مهَّدتُ لذلك بمقدمة ذكرت فيها أهداف البحث والدراسات السابقة، وختمتُ البحثُ بذكر خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

---

\* أستاذ الحديث المشارك - كلية أصول الدين - جامعة أم درمان الإسلامية

**Abstract:**

Get rid of this research is to study on the issue of the branches of modern science a novel coupled, have included the study definition novel coupled and aspects of their arrival, and her modeling in the correct, in addition to the provisions relating thereto, and stated its meaning, then sealed search remembrance credentials novel Bukhari and Muslim from some speaker including , has paved the way for the introduction stating the objectives of the research and previous studies, research concluded by mentioning finale included the most important findings and recommendations.

### مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين، سيدنا محمد بدر الثقات وإمام الرواة، وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد فإن علوم الحديث فن جليل، به يُعرف الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود، كيف لا وهو يُعنى بالأصل الثاني من أصول التشريع ولذلك قد اشتغل به جُلَّةُ العلماء المحققين، وخالصة النجباء المدققين وصفوة الأخيار العاملين.

وهذا العلم الجليل ذو فروع كثيرة، ومسائل غزيرة، لو سُلِّطت عليها الأضواء، وتوجَّهَتْ نحوها همَّةُ العلماء لاستطاعوا أن يفردوا لكل منها مؤلفاً مستقلاً، وذلك لما لهذا العلم من غزارة وفائدة.

ونظراً لذلك فقد رأيت أن أسلط الضوء على مسألة من تلك المسائل وهي ما تُعرف عند أهل الحديث بالرواية المقرونة وقد سَمِيت هذا البحث بـ (الرواية المقرونة ودلالاتها عند المحدثين). دراسة تحليلية بالتطبيق على نماذج من (الصحيحين).

هذا ومن أهداف البحث إيضاح الأحكام والفروع المتعلقة بهذه المسألة لا سيما وأنها تخدم الدفاع عن صحيحي البخاري ومسلم الذين كَثُرَ التَّهْجَمُ عليهما ممن ليس لهم للعلم انتساب، فأساءوا الفهم وضلوا عن الصواب، والوجه في علاقة هذا البحث بالدفاع عن الصحيحين أن كثيراً من الرواة المتكلم فيهم جاءت روايتهم مقرونة بغيرهم من الثقات وهذا يجعل الرواية مقبولة كما هو معلوم في قواعد هذا الفن.

وأما فيما يتعلق بالدراسات السابقة لموضوع البحث فلم أقفَ حسب علمي على من أفرد لهذه المسألة تصنيفاً أو بحثاً علمياً مستقلاً.

مجلة كلية أصول الدين العدد (٩١) رجب ١٤٣٣هـ ٢٠١٣م الراوية المقرونة وحالاتها عند المحدثين  
هذا وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة وفهرس للمصادر  
والمراجع سائلاً الله تعالى أن أوفق لخدمة علوم الحديث من خلال تسليط  
الضوء على هذه المسألة وأن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم إنه حسبي  
ونعم الوكيل، وعليه الاستناد والتعويل.

## الفصل الأول: التعريف بالرواية المقرونة وأوجه ورودها:

وفيه ثلاثة مباحث:

### المبحث الأول: معنى الرواية المقرونة:

إن مما يجدر ذكره في بداية هذا البحث التعريف بالرواية المقرونة وقبل التعريف بها عند أهل فن مصطلح الحديث نشير إلى تعريف القرن لغة وهو كما قال أهل اللغة: مثلك في السن، تقول هو على قرني أي على سني، وهو قرنه بالكسر إذا كان مثله في الشجاعة والشدة، وجاؤوا قراني أي مقترنين، والقراني تنثية فرادى، يقال: جاؤوا قراني وجاؤوا فرادى، وقارن الشيء بالشيء مقارنة وقراناً، والقرين: المصاحب، وقرنت البعيرين أقرنهما قرناً: جمعتهما في حبل واحد، والقران في التمر: أن يجمع بين تمرتين يأكلهما معاً. والقران: الجمع بين الحج والعمرة بنية واحدة<sup>(١)</sup>.

وأما التعريف بالرواية المقرونة اصطلاحاً فيمكن التقاطها من كلام ابن الصلاح إذ يقول في التفريع الحادي عشر التابع للنوع السادس والعشرين في صفة رواية الحديث وشرط أدائه: (إذا كان الحديث عند الراوي عن اثنين أو أكثر وبين روايتهما تفاوت في اللفظ، والمعنى واحد كان له أن يجمع بينهما في الإسناد...) (٢).

وبناءً على إشارة الإمام ابن الصلاح للقرن في الرواية ضمن ذكره لأحكام تتعلق بها يمكن أن نعرف الرواية المقرونة أو القرن في الرواية بأنه: جمع الراوي في سند واحد بين اثنين أو أكثر من شيوخه الذين أخذ عنهم الحديث سواء اتفقوا في اللفظ أم اختلفوا.

(١) انظر لسان العرب للعلامة ابن منظور ٣٣٦/١٣، ٣٣٧ بتصرف واختصار.

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص ١١١.

هذا ونظراً للتشابه بين الرواية المقرونة وبين رواية الأقران يجدر بنا أن نعرف رواية الأقران، والأقران كما قال ابن الصلاح: هم المتقاربون في السن والإسناد<sup>(١)</sup>. ثم قال: (اعلم أن رواية القرين عن القرين تنقسم فمنها المدبج<sup>(٢)</sup> وهو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر ... ومنها غير المدبج وهو أن يروي أحد القرينين عن الآخر ولا يروي الآخر عنه فيما نعلم)<sup>(٣)</sup>. نخلص من ذلك أن المدبج أخص من رواية الأقران فكل مدبج وقعت فيه رواية الأقران، وليست كل رواية أقران توصف بالتدبيج، وعلم مما تقدم أن هناك فرقاً واضحاً بين رواية الأقران وبين الرواية المقرونة.

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص ١٥٤.

(٢) المدبج: التدبيج مأخوذ من ديباجتي الوجه، فكأن القرينين الواقعين في المدبج في طبقة واحدة بمنزلة واحدة شبيهاً بالخدین، إذ يقال لهما الديباجتان. انظر نزهة النظر في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر العسقلاني ص ١٠١، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للإمام السيوطي ص ٤٠١ بتصرف.

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص ١٥٥ باختصار.

### المبحث الثاني: أوجه ورود الرواية المقرونة:

من خلال تتبع الرواية المقرونة يمكن أن نستنتج ورودها على عدة أوجه يمكن أن نجملها في الآتي:

**الوجه الأول:** إذا كان الحديث عند الراوي عن اثنين أو أكثر وبين روايتيهما تفاوت في اللفظ والمعنى واحد كان له أن يجمع بينهما في الإسناد ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما خاصة ويقول: (أخبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان، أو وهذا لفظ فلان قال، أو قالوا: أخبرنا فلان) أو ما أشبه ذلك من العبارات<sup>(١)</sup>.

اتضح من خلال هذا الوجه أن الراوي بعد أن يقرن بين راويين يأتي بعد ذلك ليوضح أن اللفظ المذكور هو لفظ فلان وهذا بالطبع إذا كان بين اللفظين اختلاف.

**الوجه الثاني:** وهذا الوجه قد سلكه الإمام مسلم في روايته للأحاديث التي في أسانيدها قرن بين راويين أو أكثر، ويوضح ذلك ابن الصلاح قائلاً: (ولمسلم صاحب الصحيح مع هذا في ذلك عبارة أخرى حسنة مثل قوله: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيد الأشج كلاهما عن أبي خالد، قال أبو بكر: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الأعمش وساق الحديث، فإعادته ثانياً ذكر أحدهما خاصة إشعار بأن اللفظ المذكور له)<sup>(٢)</sup>.

هذا وقال الإمام شبير العثماني معلقاً على كلام ابن الصلاح: وما ذكره ابن الصلاح من أن إعادة مسلم لذكر أحد الراويين خاصة يشعر بأن اللفظ المذكور له هو الظاهر المتبادر إلى الذهن، مع احتمال أن تكون الإعادة لمجرد بيان أن

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١١.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ١١١.

الراوي الذي أعيد ذكر اسمه ثانياً قد صرح بالتحديث دون الراوي الذي لم يُعد ذكر اسمه. فينبغي الانتباه لذلك<sup>(١)</sup>.

ثم قال: وممن سبق مسلماً لنحو صنيعة شيخه الإمام أحمد رحمه الله فهو حريص على تمييز الألفاظ في السند والمتن<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثالث: وهو لمسلم أيضاً وهو أنه لا يخص لفظ أحدهما بالذكر بل يأخذ من لفظ هذا ومن لفظ ذاك ويقول: أخبرنا فلان وفلان وتقاربا في اللفظ قالوا: أخبرنا فلان<sup>(٣)</sup>.

الوجه الرابع: وهذا الوجه يحتمل أن يكون من قبيل الوجه الثاني أو الثالث وهو للإمام أبي داود، وفي ذلك يقول ابن الصلاح: (وقول أبي داود صاحب السنن: حدثنا مسدد وأبو توبة المعنى قالوا: حدثنا أبو الأحوص مع أشباه لهذا في كتابه يحتمل أن يكون من قبيل الأول فيكون اللفظ لمسدد، ويوافقه أبو توبة في المعنى، ويحتمل أن يكون من قبيل الثاني، فلا يكون قد أورد لفظ أحدهما خاصة بل رواه بالمعنى عن كليهما وهذا الاحتمال يقرب في قوله: (حدثنا مسلم بن إبراهيم وموسى بن إسماعيل المعنى واحد قالوا: حدثنا أبان)<sup>(٤)</sup>.

الوجه الخامس: وهو أن يذكر الراوي جماعة اجتمعوا في المعنى وليس اللفظ لواحد منهم ثم يسكت عن البيان، وهذا الوجه ممن قد يسلكه الإمام البخاري، ولذلك يقول ابن الصلاح: وأما إذا جمع بين جماعة رواة قد اتفقوا في المعنى

(١) انظر فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم ١٧٧/١.

(٢) المرجع السابق نفسه ١٧٧/١.

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١١.

(٤) المرجع السابق نفسه ص ١١١.



وليس ما أورده لفظ كل واحد منهم، وسكت عن البيان لذلك فهذا مما عيب به البخاري أو غيره<sup>(١)</sup>.

**الوجه السادس:** إذا سمع الراوي كتاباً مصنفًا من جماعة ثم قابل نسخته بأصل بعضهم دون بعض وأراد أن يذكر جميعهم في الإسناد<sup>(٢)</sup>.

**الوجه السابع:** هو أن يذكر الراوي الإقران بين راويين ثم يأتي بأحد الراويين منفرداً حالة كون ذلك الراوي المنفرد وصف أحد الرواة السابقين بوصف أو نسبة لقبيلة أو ذكر اسم أبيه فيلتبس ذلك على البعض فيظن أن هذا الوصف خاص بالراوي نفسه، وقد ذكر الإمام شبير العثماني نموذجاً لذلك من سند الإمام أحمد بن حنبل حيث قال:

ومنه قول أحمد: (حدثنا يزيد بن هارون وعباد بن عباد المهلب، قالوا: أخبرنا هشام، قال عباد: ابن زياد) حيث ظن بعض الحفاظ أن زياداً هو والد عباد، وليس كذلك، بل هو والد هشام اختص عباد بزيادته عن رفيقه يزيد<sup>(٣)</sup>.

ونحوه قوله أيضاً: (حدثنا محمد بن جعفر وحجاج، قالوا: حدثنا شعبة عن منصور، عن ربعي بن حراش عن أبي الأبيض، قال حجاج: رجل من بني عامر عن أنس) فنذكر حديثاً. فليس قوله: (رجل من بني عامر) وصفاً لحجاج، بل هو مقولته، وصف به أبا الأبيض، انفرد بوصفه له بذلك عن رفيقه، وحجاج هو ابن محمد أحد شيوخ أحمد فيه<sup>(٤)</sup>.

**الوجه الثامن:** وهو المسمى بالتلفيق وهذه الحالة شرحها الإمام شبير بقوله: إذا سمع الراوي بعض حديث من شيخ، وبعضه من شيخ آخر، فخلطه وعزاه جملة

(١) المرجع السابق نفسه ص ١١١.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ١١٢.

(٣) انظر فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم للإمام شبير العثماني ١/١٧٧.

(٤) المرجع السابق نفسه ١/١٧٧.

إليهما مبيناً أن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر من غير تمييز لما سمعه من كل شيخ من الآخر وهو جائز ومن أمثلة ذلك حديث الإفك في صحيح البخاري، وكثيراً ما يستعمل التلفيق أرباب المغازي والسير، وقد انتقدوا التلفيق على الزهري وهو أول من فعل ذلك: والأمر فيه سهل إذا كان الكل ثقاة، وأما ما عيب به البخاري فليس بعيب عند الجمهور الذي يجيز الرواية بالمعنى، فهذا عبدالله بن وهب لم يتأخر البخاري ولا غيره من الأئمة عن التخريج له مع كونه كان يفعل ذلك<sup>(١)</sup>.

اتضح لنا جلياً وجه الشبه الشديد بين هذا الوجه وبين الوجه الخامس غير أن الفرق الذي يظهر عند إمعان النظر أن الوجه الخامس روى الراوي عن جماعة كلهم اتفقوا في المعنى العام الكلي للحديث ولم يبين الراوي لفظ من هذا، أما الوجه الثامن فقد روى الحديث مجزئاً فكل راوٍ ممن قرن بينهم روى جزءاً منه بلفظه فاكتمل الحديث برواية الجميع ولم يحدد ما سمعه من هذا وما سمعه من الآخر فبان بذلك الفرق بينهما. والله أعلم.

(١) المرجع السابق نفسه ١/١٧٧، ١٧٨ بتصرف.

### المبحث الثالث: نماذج للرواية المقرونة في الصحيحين:

لتوضيح المعنى بالمثال فإننا نورد نموذجاً للرواية المقرونة في صحيح البخاري ونموذجاً في صحيح مسلم ثم لزيادة الإيضاح نذكر نموذجاً مصوراً للرواية المقرونة. ولنبدأ بذكر النماذج:

#### المثال الأول: من صحيح البخاري:

أخرج البخاري في صحيحه (٢) كتاب الإيمان (١٧) باب من قال: إن الإيمان هو العمل ١٧/١ حديث رقم ٢٦. قال: حدثنا أحمد بن يونس وموسى بن إسماعيل قالا: حدثنا إبراهيم بن سعد قال: حدثنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أي العمل أفضل؟ فقال: (إيمان بالله ورسوله) قيل: ثم ماذا؟ قال: (الجهاد في سبيل الله) قيل: ثم ماذا؟ قال: (حج مبرور).

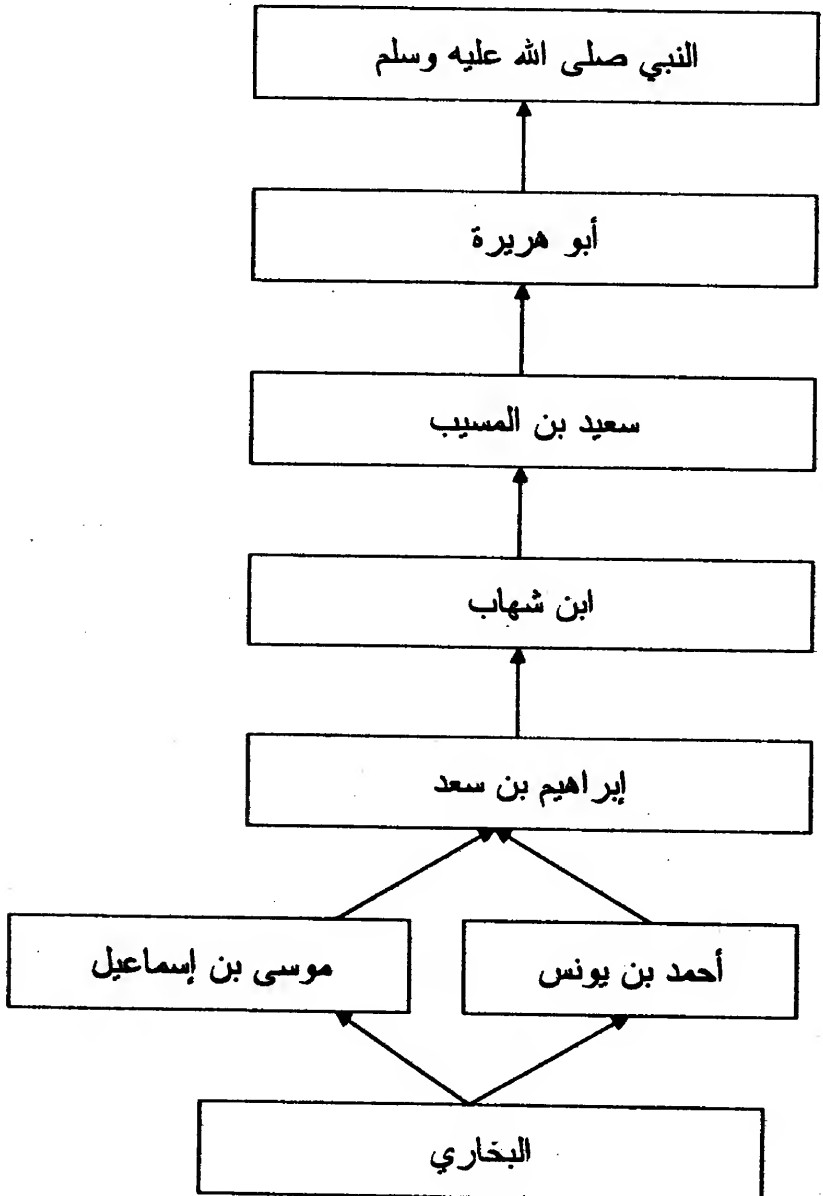
#### المثال الثاني: من صحيح مسلم:

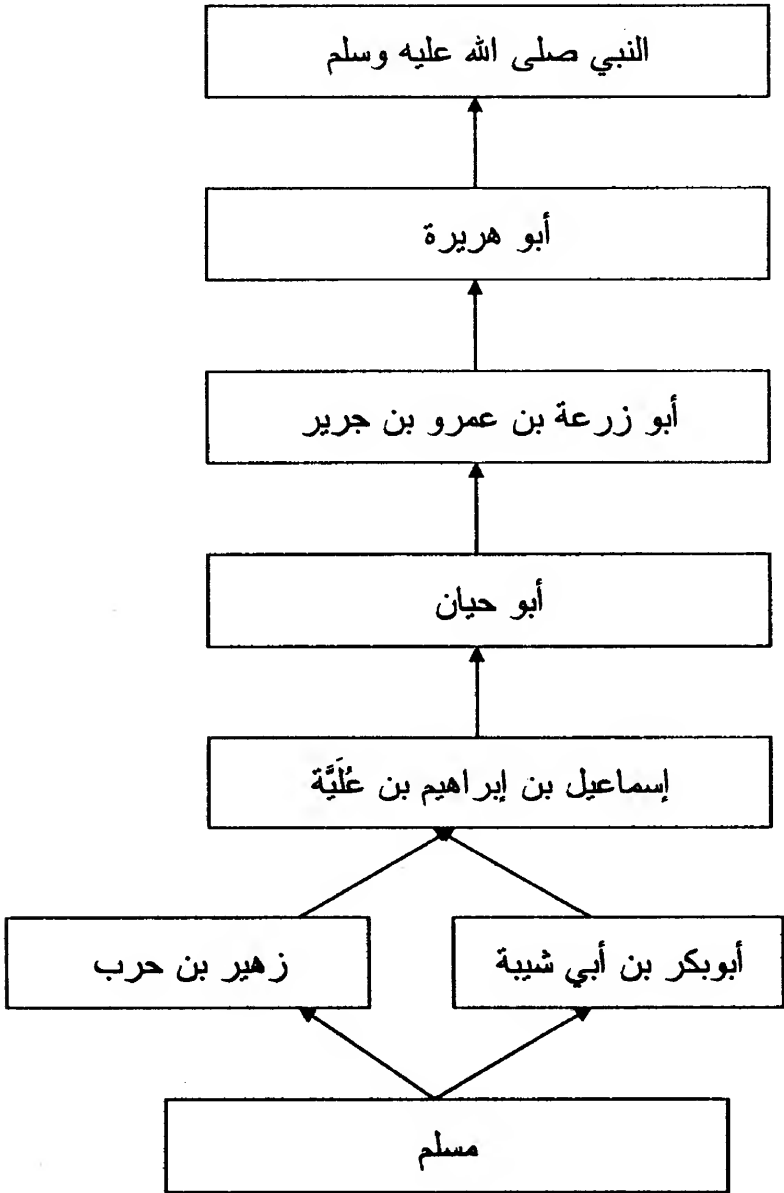
أخرج مسلم في صحيحه في (١) كتاب الإيمان (١) باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ... الخ ١٤٣/١ حديث رقم ٩. قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب جميعاً عن ابن عُلَيَّة، قال زهير: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أبي حيان، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن أبي هريرة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً بارزاً للناس فأتاه رجل فقال: يا رسول الله ما الإيمان؟ ... الحديث.

اتضح من المثالين السابقين في صحيحي البخاري ومسلم وكيف قرن البخاري بين راويين وهما أحمد بن يونس وموسى بن إسماعيل، وقرن مسلم بين راويين هما أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب.

رسم توضيحي يبين الرواية المقرونة:

أولاً: سند البخاري:





## الفصل الثاني: أحكام الرواية المقرونة ودلالاتها وفيه مبحثان:

### المبحث الأول: أحكام الرواية المقرونة وفيه خمسة مطالب:

#### المطلب الأول: حكم إسقاط المجروح في الرواية:

عنوان هذا المطلب أورده الخطيب البغدادي في ترجمة باب عبارة عن سؤال فقال: باب في المحدث يروي حديثاً عن الرجلين أحدهما مجروح هل يجوز للطالب أن يسقط اسم المجروح ويقتصر على حمل الحديث عن الثقة وحده<sup>(١)</sup>؟ وقد أجاب الخطيب عن هذا السؤال مدعماً جوابه بأقوال أهل العلم مع التمثيل لذلك. فقال: لا يستحب للطالب أن يسقط المجروح ويجعل الحديث عن الثقة وحده خوفاً من أن يكون في حديث المجروح ما ليس في حديث الثقة، وربما كان الراوي قد أدخل أحد اللفظين في الآخر أو حمله عليه<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد دعم الخطيب جوابه بأن ساق سنده للإمام أحمد بن حنبل في هذه المسئلة فقال: قرأت على إبراهيم بن عمر البرمكي، عن عبدالعزيز بن جعفر، قال: ثنا أبو بكر الخلال، قال: أخبرني حرب بن إسماعيل أن أبا عبدالله قيل له: فإذا كان الحديث عن ثابت وأبان عن أنس يجوز أن أسمى ثابتاً وأترك أباناً؟ قال: لا، لعل في حديث أبان شيئاً ليس في حديث ثابت، قال: إن كان هكذا فأحب أن يسميهما<sup>(٣)</sup>.

ثم إذا كان الأمر كذلك فلماذا يسقط الإمام مسلم أحياناً المجروح من الإسناد ويذكر الثقة ثم يقول: وآخر؟! قد أجاب على ذلك الخطيب البغدادي بعد أن اعترض على الإمام مسلم في هذا الصنيع ثم التمس له عذراً وحمل ذلك على

(١) انظر الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٣٢٧.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٣٢٧.

(٣) المرجع السابق نفسه ص ٣٢٧.

ورع الإمام مسلم فقال: (وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما يسقط المجروح من الإسناد ويذكر الثقة ثم يقول: وآخر، كناية يكتفي به عن المجروح، وهذا القول لا فائدة فيه لأنه إن كان ذكر الآخر لأجل ما اعتلنا به، فإنه خبر مجهول لا يتعلق به الأحكام، وإثبات ذكره وإسقاطه سواء إذ ليس بمعروف، وإن كان عول على معرفته هو به فلم ذكره بالكناية عنه وليس بمحل الأمانة عنده؟) (١).

ثم بعد أن أورد الخطيب هذه الأسئلة على سبيل المناقشة العلمية الهادفة أجاب بكل أدب واحترام ملتصقاً أحسن المخارج لإمام الحديث وعمود الرواية الإمام مسلم فقال: (ولا أحسب إلا استجاز إسقاط ذكره، والاقتصار على الثقة لأن الظاهر اتفاق الروایتين على أن لفظ الحديث غير مختلف، واحتاط مع ذلك بذكر الكناية عنه مع الثقة تورعاً، وإن كان لا حاجة به إليه - والله أعلم) (٢).

هذا وقد أشار الإمام السخاوي أن الإمام البخاري يقع منه ذلك أكثر من مسلم حيث قال: ومسلم ربما كنى عن المجروح حيث يصرح بالثقة ثم يقول: (وآخر) وهو منه قليل بخلافه من البخاري فإنه أورد في تفسير النساء، وآخر الطلاق والفتن وعدة أماكن من طريق حيوة وغيره وفي الاعتصام من طريق ابن وهب عن عبدالرحمن بن شريح وغيره، والغير في هذه الأماكن كلها هو ابن لهيعة بلا شك (٣).

ثم بعد أن وضح الإمام السخاوي أن الإمام البخاري يكثر وقوع ذلك منه على مسلم التمس لهما أحسن التأويلات والمخارج واستنبط من هذا الصنيع فائدتان حيث قال: (... لكن الظن القوي بالشيخين أنهما على اتفاقهما ولو بالمعنى،

(١) انظر الكفاية في علم الرواية ص ٣٢٧، ٣٢٨.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٣٢٨.

(٣) انظر فتح المغيب شرح ألفية الحديث للإمام السخاوي ٢/٢٧٠.

ولهذا الصنيع حينئذ فائدتان وهما: الإشعار بضعف المبهم، وكونه ليس من شرط كثرة الطرق التي يرجح بها عن المعارضة<sup>(١)</sup>.

نخلص من ذلك إلى أنه لا يستحب إسقاط الراوي المجروح خشية أن يكون في لفظ الحديث زيادة كائنة منه، وأما إذا اتحد الراويان المقرونان في اللفظ فلا بأس بإسقاط المجروح وهو ما كان يفعله الإمامان البخاري ومسلم لكنهما لم يكونا يسقطاهما بل يكتفيان عنهما وذلك لشدة ورعهما رحمهما الله تعالى.

ثم قبل أن نختم هذا المطلب نذكر مثلاً لما تقدم وهو حديث أخرجه الخطيب بسنده فيه أحد الروايين المقرونين ثقة والآخر مجروح فقال<sup>(٢)</sup>: أخبرنا القاضي أبوبكر الحيري، قال: أنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، قال: أنا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم المصري قال: أنا عبدالله بن وهب، قال: أخبرني ابن لهيعة وابن جريج عن أبي الزبير، عن جابر بن عبدالله قال: (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى جمرة العقبة أول يوم ضحى وهي واحدة، وأما بعد ذلك فبعد زوال الشمس)<sup>(٣)</sup>.

تتمة: لقد علمت مما تقدم حكم إسقاط المجروح، فما الحكم في الاختصار عليه مع حذف الثقة؟ بمعنى عكس الصورة السابقة. أجاب الحافظ السخاوي قائلاً: (وإذا تقرر صحة حذف المجروح، فالظاهر عدم صحة الاختصار عليه، لما قد ينشأ عنه تضعيف المتن، وعدم الاحتجاج به للقاصر، أو المستروح، وفيه من الضرر ما لا يخفى)<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق نفسه ٢/٢٧٠.

(٢) انظر الكفاية في علم الرواية ص ٣٢٧.

(٣) الحديث أصله في صحيح مسلم أخرجه في (١٥) كتاب الحج (١٩) باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ٨/١٣٥ حديث رقم ١٢١٨ عن جابر بن عبدالله مطولاً.

(٤) انظر فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي ٢/٢٧١.



**المطلب الثاني:** حكم أفراد أحد الراويين عن الآخر إذا سمع منهما الحديث فحفظه، واختلط عليه لفظ أحدهما بالآخر:

هذا المطلب له علاقة بالمطلب السابق من حيث اشتراكهما في إسقاط أحد الراويين، لكن المطلب السابق الراوي الساقط كان مقصوداً بعينه ولسبب معين وهو كونه مجروحاً، أما هنا فالساقط ليس مقصوداً بعينه بل وقع ذلك اتفاقاً لأن كلا الراويين عدل غير أن في لفظيهما اختلاف ونسي الراوي عنهما نسبة اللفظ إلى قائله.

ولمعرفة الحكم في هذه الحالة نرجع إلى كتاب (الكفاية) للخطيب البغدادي حيث أفرد مبحثاً خاصاً بهذه المسئلة وأبان الحكم في هذه القضية حيث قال: (باب فيمن سمع حديثاً من رجلين فحفظه عنهما واختلط عليه لفظ أحدهما بالآخر أنه لا يجوز له إفراده رويته عن أحدهما) ثم قال بعد أن أورد مثلاً لذلك: واستحب لمن أصابه مثل هذا أن يبينه خوفاً من أن يفرق الطالب رويته عنه في موضعين يفرد في كل واحد منهما عن أحد الشيخين ظناً منه أنهما اتفقا في رويته على لفظ واحد<sup>(١)</sup>.

اتضح لنا من خلال ما مضى في ترجمة الخطيب البغدادي لهذا الباب أنه وضع الحكم في هذه المسألة وهو أنه لا يجوز، ثم ذكر حكماً متمماً للقضية وهو استحباب بيان ذلك من الراوي الذي لم يميز لفظ المقرونين لئلا يتوهم من يروي عنه أنهما متفقان في اللفظ فيسوّغ لنفسه بناءً على ذلك إفرادهما عن الآخر ولو في موضعين. وهذا يدل على مزيد الدقة والتحري وتحسب العواقب والنتائج ولو كانت مستبعدة فما أشد دقة وضبط هؤلاء العلماء لحفظ الدين ونقله بالطرق السليمة القوية مع مراعاة الأمانة العلمية في النقل والرواية.

(١) انظر للكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٣٢٨.

ثم في ختام هذا المطلب نذكر مثالا لهذه المسئلة إذ بالمثال يتضح المقال كما قرر أهل العلم، والخطيب البغدادي نفسه ساق حديثاً بسنده ممثلاً لهذه القضية فقال: (أخبرنا عن عبدالعزيز بن علي الوراق، قال: أنا أبوبكر محمد بن أحمد، قال: ثنا أبوبكر محمد بن أحمد المفيد، قال: ثنا الحسن بن علي بن شيب المعمرى، قال: ثنا علي ابن عبدالله بن جعفر، قال: ثنا سفيان، قال: سمعت من عبده بن أبي لبابة وسمعت من عبدالملك بن عمير، سمعاه من فرّاد كاتب المغيرة بن شعبة قال: كتب معاوية إلى المغيرة: أخبرني بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقد قال سفيان مرة: أي شيء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا قضى صلاته - قال: كان يقول إذا قضى الصلاة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجدّ منك الجدّ<sup>(١)</sup>) قال سفيان: سمعته من عبدة منذ تسع وستين سنة، وسمعت من عبدالملك فاختلف عليّ هذا من هذا<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الحديث متفق عليه. أخرجه البخاري في (١٠) كتاب الأذان (١٥٥) باب الذكر بعد الصلاة ١٨٨/١ حديث رقم ٨٤٤ عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.  
وأخرجه مسلم في (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٢٦) باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفة ٧٤/٥ حديث رقم ٥٩٣ عن المغيرة بن شعبة.  
قال الإمام النووي في شرح مسلم ٧٥/٥: قوله صلى الله عليه وسلم: (ولا ينفع ذا الجدّ منك الجدّ) المشهور الذي عليه الجمهور أنه بفتح الجيم ومعناه لا ينفع ذا الغنى والحظ منك غناه.

(٢) انظر الكفاية في علم الرواية ص ٣٢٨.

اتضح لنا من خلال المثال كيف أن سفيان التزم بكلا الحكمين السابقين الواجب والمستحب: أما الواجب وهو ذكره لكلا الراويين وهما عبدة ابن أبي لبابة، وعبد الملك بن عمير ولم يفرد أحداً منهما بالذكر دون الآخر.

وأما المستحب فهو بيانه لحاله من الاختلاط الذي وقع له في نسبة إحدى الروایتين المختلفتين<sup>(١)</sup> لأحد الراويين لئلا يوقع من يروي عنه في وهم اتحاد الروایتين فيحدث ما لا تحمد عقباه قلله ذرّه من إمام متقن ورع.

### المطلب الثالث: ما يقوله الراوي بعد الإقران عند اختلاف الألفاظ:

هذا المطلب وهو ما ينبغي أن يقوله الراوي بعد القرن بين راويين وذلك في حالة اختلاف ألفاظ الرواة المقرون بينهم - كما هو موضوع الحكم - وقد ذكر ذلك الإمام ابن الصلاح كما تقدم في مبحث أوجه ورود الرواية المقرونة وهو أن يعزو الراوي اللفظ الوارد إلى قائله كأن يقول: أخبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان، أو هذا اللفظ المذكور له، وهذا صنيع الإمام مسلم. وقد ذكرنا هذا الحكم هنا في مبحث أحكام الرواية المقرونة مع تقدم الإشارة له في مبحث أوجه ورود الرواية المقرونة إذ أن هنا محل ذكر الحكم وأما ذكره سابقاً فكان استطراداً من غير قصد ببيان الحكم. والحكمة المترتبة على أمر الراوي بعزو اللفظ إلى قائله عند اختلاف الألفاظ لئلا يتوهم من يروي عنه اتحاد الألفاظ فيجيز لنفسه إسقاط أحد الرواة الذين قرن بينهم في الرواية، ومن الحكم الواضحة أيضاً إن ذلك يعدّ ترسيخاً وتقعيداً للأمانة العلمية التي ينبغي أن يلتزم بها تباع الآثار ورواة الأخبار.

(١) أعني بالروایتين المختلفتين قول سيدنا معاوية في كتابه للمغيرة (أخبرني بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم) في الرواية الأولى بلا تعيين شيء محدد، وفي الرواية الثانية: (أي شيء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا قضى صلاته؟) بصيغة الاستفهام محدداً مطلبه فيما يقال بعد الصلاة فبان بذلك وجه الاختلاف بين الروایتين والله أعلم.

#### المطلب الرابع: ما يقوله الراوي عند تلفيق الرواية:

تَقَمَّ الكلام على أن الرواية التي وقع فيها تلفيق من أوجه الرواية المقرونة وصورتها أن يسمع الراوي حديثاً بعضه من شيخ وبعضه من شيخ آخر فيخلطه ويعزوه جملة إليهما. ونحن الآن بصدد بيان الحكم الشرعي في هذه الصورة من صور الرواية، وقد ذكر الحافظ العراقي في ألفيته الحكم في هذه المسئلة فقال<sup>(١)</sup>:

وإن يكن عن كل راوٍ قطعه \* أجز بلا مِيزٍ يخلط جَمْعَه

مع البيان كحديث الإفك \* وجرحُ بعضٍ مقتضٍ للتركِ

وحذف واحدٍ من الإسناد \* في الصورتينِ اِمنع للارتدادِ

قال الحافظ العراقي في شرحه للأبيات السابقة: (إذا لم يكن سمع جميع الحديث من شيخ واحد فأكثر بل سمع قطعة من الحديث من شيخ ، وقطعة منه من شيخ آخر فما زاد، فإنه يجوز له أن يخلط الحديث ويرويه عنهما أو عنهم جميعاً مع بيان أن عن كل شيخ بعض الحديث من غير تمييز لما سمعه من كل شيخ من الآخر كحديث الإفك في الصحيح ....، فإن اتفق في حديث غير هذا أن كان بعض الرواة في مثل هذه الصورة ضعيفاً، فذلك مقتضٍ لطرح جميع الحديث لأنه ما من قطعة من الحديث إلا وجائز أن تكون عن ذلك الراوي المجروح، وفي كلتا الصورتين يمنع حذف واحد من الإسناد في صورة ما إذا كان الراويان أو الرواة كلهم ثقات، وفي صورة ما إذا كان فيهم ضعيف، لأنك إذا حذفت واحداً من الإسناد وأثبت بجميع الحديث فقد زدت على بقية الرواة ما ليس في

(١) انظر ألفية الحافظ العراقي في علوم الحديث ص ٢٧٩ مع شرحها فتح المغيث للعراقي

نفسه الأبيات ٦٨١ - ٦٨٣.

حديثهم، وإن حذف بعض الحديث لم يعلم أن ما حذفته هو رواية من حذف اسمها فيجب ذكر جميع الرواة في الصورتين معاً<sup>(١)</sup>.

نخلص من كلام الحافظ العراقي إلى ثلاثة أحكام:

١- إذا كان الرواة المقرون بينهم كلهم ثقات يجوز خلط حديثهم من غير تمييز لكن لا بد من بيان أن هذا الحديث أخذه مبعضاً عن كل واحد منهم بعضاً منه.

٢- إذا كان الرواة المقرون بينهم أحدهم مجروح سقط الاحتجاج بجملة الحديث لأن الجرح سيكون شائعاً ومتطرقاً لجميع المتن.

٣- في الحالتين السابقتين لا يجوز حذف أحد الرواة المقرون بينهم خوفاً من الزيادة على بقية الرواة لما ليس من حديثهم، أو إسقاط ما اختص به بعضهم.

هذا وفي ختام هذا المطلب يجدر بنا ذكر مثال أشار له العراقي في ألفيته بقوله (كحديث الإفك) حيث يقول الحافظ السخاوي: فإنه - أي حديث الإفك - في الصحيح من رواية الزهري، عن عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص الليثي، وعبدالله بن عبدالله بن عتبة كلهم عن عائشة وكلهم حديثي طائفة من حديثها وبعضهم أوعى من بعض وأثبتة اقتصاصاً وفي لفظ: وبعض القوم أحسن سياقاً، وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة، وبعض حديثه يصدق بعضاً .... وحاصل ما فعله الزهري ومن نحى نحوه أن جميع الحديث عن مجموعهم، لا أن مجموعه عن كل واحد منهم، ولا يعلم من مجرد السياق القدر الذي رواه منه كل واحد من المسلمين<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للحافظ زين الدين العراقي ص ٢٨٠، ٢٨١ باختصار.

(٢) انظر فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي ٢/٢٧١، ٢٧٢.

مجلة كلية أصول الدين العدد (٩) رجب ١٤٣٣ هـ ٢٠١٣ م الرواية المقرونة ودلالاتها عند المحدثين  
اتضح لنا بهذا النموذج العملي كيف صنع الإمام الزهري عند روايته عن جمع  
من الرواة المقرونين ومدى دقة ما استخدمه من الألفاظ التي تصور لك الهيئة  
التي كانت عليها الرواية كاملة بلا لبس ولا إيهام.

**المطلب الخامس: حكم من روى كتاباً مصنفاً عن عدد من الأشياخ فقابله  
بأصل شيخ واحد هل يجوز أن يذكر جميعهم في الإسناد؟**  
تَقَدَّمَ الكلام عن هذه الصورة في أوجه ورود الرواية المقرونة، وإيرادها هنا  
لبيان الحكم الشرعي فيها من الجواز أو عدمه، وقد أشار الحافظ جلال الدين  
السيوطي في ألفيته لهذا الحكم فقال<sup>(١)</sup>:

وإن روى عنهم كتاباً قُوْبِلَا \* بأصل واحد يُبَيِّنُ اِخْتِمِلَا  
جَوَازَهُ وَمَنْعَهُ وَفَصْلًا \* مُخْتَلِفٌ بِمُسْتَقْبَلٍ وَبِلَا

قال شارحها الترمسي: أي إن روى الراوي كتاباً مصنفاً عن الأشياخ قد سمعه  
منهم جميعاً، لكنه قابله بأصل شيخ واحد فقط ثم أراد أن يذكر جميعهم في  
الإسناد ويقول: واللفظ لفلان فهذا يحتمل جوازه لأن ما أورده قد سمعه بنصه  
ممن ذكر أنه بلفظه، ويحتمل منعه لأنه لا علم عنده بكيفية رواية الآخرين حتى  
يخبر عنها، وقد حكى الخلاف النووي والعراقي ولم يرجحاً شيئاً من  
الاحتمالين، وهناك قول ثالث للبدر بن جماعة حيث ذكر التفصيل: فإن كانت  
الطرق متباعدة بأحاديث مستقلة لم يجز، وإن كانت بلا استقلال بأن كان تفاوتها  
في ألفاظ أو لغات أو اختلاف ضبط جاز<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر ألفية الإمام السيوطي مع شرحها منهج نوي النظر للإمام الترمسي باب صفة  
رواية الحديث ص ١٦٥.

(٢) انظر منهج نوي النظر شرح منظومة علم الأثر للإمام محمد محفوظ بن عبدالله  
الترمسي ص ١٦٥ بتصرف واختصار.

مجلة كلية أصول الدين العدد (٩) رجب ١٤٣٣ هـ ٢٠١٣ م الراوية المقرونة ودلائها عند المحدثين  
هذا ولمزيد البيان يجدر بنا نقل كلام الإمام بدر الدين بن جماعة في هذا الشأن  
حيث قال: (ولو سمع مصنفاً من جماعة كالبخاري مثلاً فقابل نسخته بأصل  
بعضهم ثم رواه عنهم وقال: ((واللفظ لفلان)) احتمل جوازه واحتمل منعه قلت:  
ويحتمل تفصيلاً آخر وهو النظر إلى الطرق فإن كانت متباينة بأحاديث مستقلة  
لم يجز، وإن كان تفاوتها في ألفاظ أو لغات أو اختلاف ضبط جاز - والله  
أعلم<sup>(١)</sup>.

نخلص من خلال هذا المطلوب إلى أن الحكم في هذه الحالة فيه ثلاثة أقوال:

القول الأول: الجواز.

القول الثاني: المنع.

القول الثالث: التفصيل فإن تباينت الطرق بأحاديث مستقلة فالمنع وإلا بأن كان  
الاختلاف لمجرد تفاوت في لفظ أو لغة أو ضبط فالجواز.

---

(١) انظر المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي للإمام بدر الدين بن جماعة

المبحث الثاني: دلالة الرواية المقرونة وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إثبات الأمانة العلمية للراوي:

إنَّ أول ما يقع في ذهن القارئ لحديث فيه رواية مقرونة إذا سأل نفسه لماذا يقرن الراوي بين راويين أو أكثر مع أنه بالإمكان إغفال الزائد عن واحد، ولا يكون مُخْلًا في ظاهر الأمر باتصال السند؟، لعل أوجه الأجوبة لهذا السؤال هو التزام الراوي بالأمانة العلمية المتمثلة في نسبة العلم لقائله ولذلك عقد الإمام السيوطي فصلاً في كتابه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) في هذا الشأن حيث قال: فصل: ومن بركة العلم وشكره عزوه إلى قائله<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر رحمه الله نماذج وشواهد لهذه القضية المهمة والتي نسميها الآن بالأمانة العلمية حيث قال: قال الحافظ أبو طاهر السلفي: سمعت أبا الحسن الصيرفي يقول: سمعت أبا عبد الله الصوري يقول: قال لي عبد الغني بن سعيد: (لما وصل كتابي إلى عبد الله الحاكم أجابني بالشكر عليه، وذكر أنه أملاه على الناس، وضمن كتابه إلي الاعتراف بالفائدة، وأنه لا يذكرها إلا عني) وأن أبا العباس محمد بن يعقوب الأصم حدثهم قال: حدثنا العباس بن محمد الدوري، قال: سمعت أبا عبيد يقول: (من شكر العلم أن يستفيد الشيء، فإذا ذكر لك قلت: خفي عليّ كذا وكذا، ولم يكن لي به علم حتى أفادني فلان فيه كذا وكذا فهذا شكر العلم)<sup>(٢)</sup>.

ثم حكى الإمام السيوطي عن نفسه - من قبيل التحدث بالنعمة - ما هو عليه من الأمانة العلمية فقال: (ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء مبيّناً كتابه الذي ذكر فيه)<sup>(٣)</sup>(٥).

(١) انظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها للإمام السيوطي ٢٧٤/٢.

(٢) المرجع السابق نفسه ٢٧٣/٢.

(٣) المرجع السابق نفسه ٢٧٣/٢.



هذا ومن الأمانة العلمية التي نحتاجها في كل وقت - لكن اشتدت حاجتنا إليها الآن - الرجوع عن الخطأ فقد قال الإمام السيوطي تحت عنوان الرجوع عن الخطأ: فصل: (وإذا اتفق له أنه أخطأ في شيء، ثم بان له الصواب فليرجع، ولا يصبر على غلطه). قال أبو الحسن الأخفش: (سمعت أبا العباس المبرد يقول: إن الذي يغلط ثم يرجع لا يعدُّ ذلك خطأ، لأنه قد خرج منه برجوعه عنه، وإنما الخطأ البين الذي يصبر على خطئه، ولا يرجع عنه، فذاك يعدُّ كذاباً ملعوناً)<sup>(١)</sup>.  
اتضح لنا من خلال هذا المطلب مدى أهمية الأمانة العلمية وأن الرواية المقرونة صورة من صور الأمانة العلمية التي من فروعها ومظاهرها عزو العلم لقائله، ومن أجل عدم إغفال حق الراوي المقرون مع راوٍ آخر نُكر اسمه لحفظ حقه في الرواية أولاً ثم في المشيخة ثانياً وذلك باعتباره أحد شيوخ الراوي الذي قرن بين شيخين أو أكثر.

(٥) قلت: لعل هذا الضبط للفائق الذي حظي به الإمام السيوطي عاد إليه من بركة عزو العلم لقائله إذ أنه لم يكتف بمجرد ذكر القائل بل والموضع الذي ذكره فيه وذلك زيادة في أمانته التي تشمر بقوة ضبطه وحفظه.

(١) انظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ٢٧٤/٢.

**المطلب الثاني: الاكتفاء بعدالة أحد الرواة حال الإقران إذا كان الراوي الآخر مجروحاً:**

من ضمن ما يمكن ذكره من دلالات الرواية المقرونة وثمراتها أنه إذا كان أحد الرواة فيها معدلاً والآخر أو الآخرين مجروحين فإنه يقبل الحديث ويكتفى بعدالة أحد المقرونين، ومن هذا القبيل عدة أحاديث في الصحيحين وهم فيها بعض العوام أن البخاري ومسلم يرويان عن أهل البدعة ولكنهم ذهبوا عن هذه الحثيثة المهمة وهي أنهما لم يرويا عن بعض المبتدعة استقلالاً بل قرناً مع رواة عدول ضابطين فلم يؤثر ذلك في صحة الحديث.

وتأصيلاً لهذه القاعدة يقول ابن دقيق العيد رحمه الله: إن وافقه (أي المبتدع) غيره فلا يلتفت إليه هو، إخماداً لبدعته، وإطفاء لناره، يعني لأنه كان يقال كما قال رافع بن أشرس: من عقوبة الفاسق المبتدع أن لا تذكر محاسنه، وأما إذا لم يوافقه أحد، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده، مع صدقه وتحزره عن الكذب، واشتهاره بالتدين، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته<sup>(١)</sup>.

ويمكن لمزيد من الإيضاح أن نتناول نموذجاً لذلك في الصحيحين وهو الراوي عبد الملك بن أعين وهذه نبذة عن أقوال علماء الجرح والتعديل فيه: قال الذهبي: شيعي صدوق روى له البخاري ومسلم مقروناً بآخر<sup>(٢)</sup>. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق شيعي له في الصحيحين حديث واحد متابعه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث للإمام السخاوي ٦٤/٢، وكذلك قواعد التحديث

من فنون مصطلح الحديث للإمام محمد جمال الدين القاسمي ١٩٣/١. بتصرف

(٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للإمام شمس الدين الذهبي ٦٦٣/١.

ترجمة (٣٤٣٩).

(٣) تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني ص ٣٦٢ ترجمة (٤١٦٤).

مجلة كلية أصول الدين العدد (٩١) رجب ١٤٣٣ هـ ٢٠١٣ م الرواية المفروقة ودلالاتها عند المحدثين  
وقال الحافظ المزي: وليس له عندهما سوى هذا الحديث الواحد هكذا مقرونا  
بجامع بن أبي راشد<sup>(١)</sup>.

وقال الحافظ بن أبي حاتم: كان شيعياً، سمعت أبي يقول: عبد الملك بن أعين من  
عتق الشيعة محله الصدق صالح الحديث<sup>(٢)</sup>.

هذا وفيما يلي نورد حديثه الوحيد في الصحيحين بادئين بالبخاري الذي أخرجه  
في (٩٧) كتاب التوحيد (٢٤) باب قول الله تعالى: ﴿وَجُودَةٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ \*  
إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] حديث رقم ٧٤٤٥. حيث قال البخاري:  
حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا عبد الملك بن أعين وجامع بن أبي راشد،  
عن أبي وائل، عن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم: (من اقتطع مال امرئ مسلم بيمين كاذبة لقي الله وهو عليه غضبان). قال  
عبد الله: ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم مصداقه من كتاب الله جل ذكره  
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي  
الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ  
أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٧].

أما مسلم فقد أخرج الحديث بعدة طرق منها الطريق الذي فيه عبد الملك بن أعين  
مقروناً بجامع بن أبي راشد حيث قال: حدثنا ابن أبي عمر المكي، حدثنا سفيان،  
عن جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين، سمعا شقيق بن سلمة يقول: سمعت  
ابن مسعود يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (....).  
الحديث.

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للإمام المزي ٢٨٥/١٨. ترجمة (٣٥١٤).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ٣٤٣/٥ ترجمة رقم (١٦١٩).

وقد أخرج مسلم هذا الحديث في (١) كتاب الإيمان (٦١) باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار ١٣٠/٢ حديث رقم ٢٢١.

قد ظهر لنا من خلال روايتي البخاري ومسلم أن عبد الملك بن أعين قد تابعه في هذه الرواية جامع بن أبي راشد، وجامع هذا ثقة وهذا نذر يسير من كلام أهل الجرح والتعديل فيه.

قال العجلي: ثقة ثبت<sup>(١)</sup>.

وقال ابن أبي حاتم: شيخ ثقة<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حجر: ثقة فاضل<sup>(٣)</sup>.

ونكره ابن حبان في الثقات<sup>(٤)</sup>.

ومن خلال متابعة جامع بن أبي راشد لعبد الملك بن أعين نستنتج أن هذا الحديث صحيح ولا يضر وجود عبد الملك بن أعين في سنده لأنه مقرون براوٍ ثقة ولم تستقل الرواية به حتى يُطعن في هذا السند وبذلك نخلص إلى إحدى ثمرات الرواية المقرونة وهي الاكتفاء بعدالة راوٍ واحد بغض النظر عن حال باقي الرواة المقرونين.

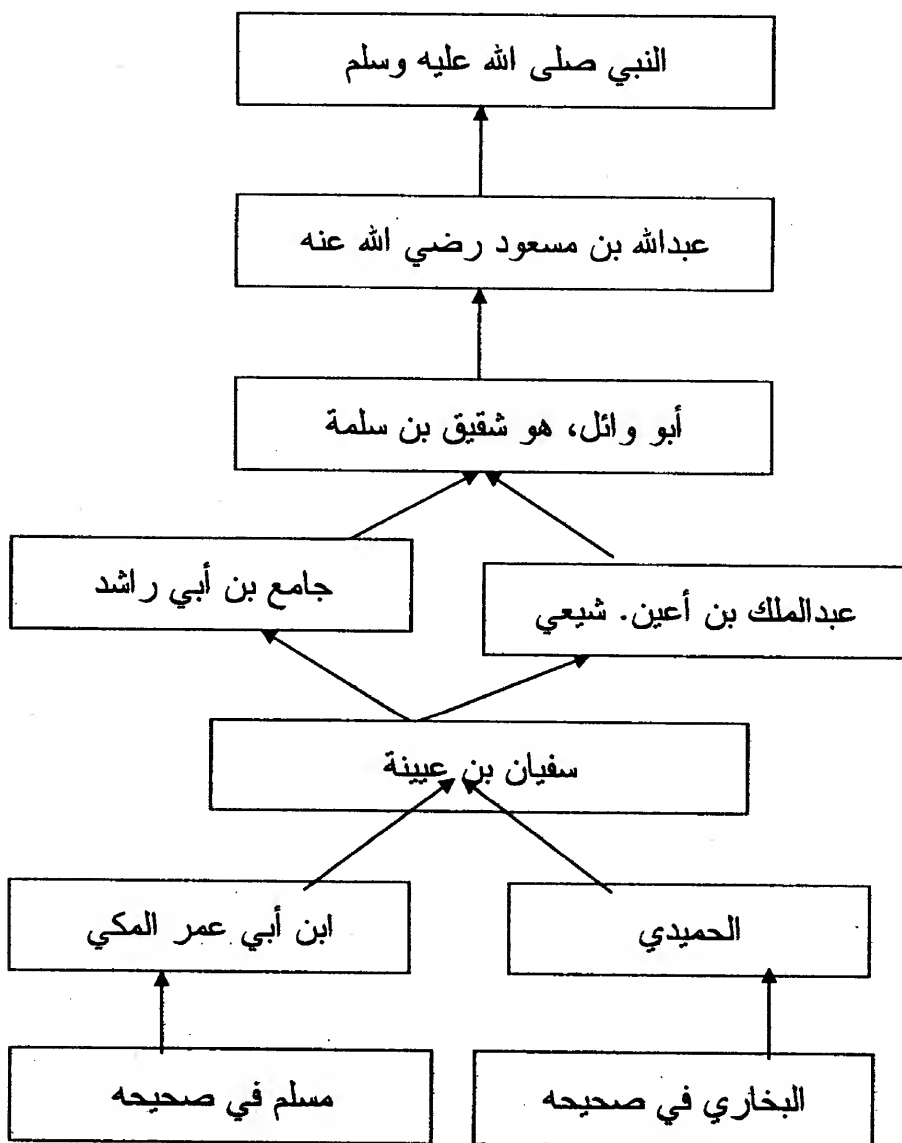
(١) انظر معرفة الثقات للإمام أبي الحسن العجلي ٢٦٥/١ ترجمة رقم ٢٠٨.

(٢) انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ٣٥٠/٢ ترجمة رقم ٢٢٠٣.

(٣) انظر تقريب التهذيب ص ١٣٧ ترجمة رقم ٨٨٧.

(٤) انظر الثقات للإمام ابن حبان ١٥٢/٦ ترجمة رقم ٧١٢٥.

ويمكن توضيح رواية عبد الملك بن أعين مقروناً بجامع بن أبي راشد من خلال هذا الرسم التوضيحي:



**المطلب الثالث: مسوغات رواية البخاري ومسلم عن بعض المتكلم فيهم:**

من الجدير ذكره في المطلب الأخير من هذا البحث أن نتعرض للأوجه التي ذكرها أهل العلم لرواية صاحبَي الصحيحين عن بعض المتكلم فيهم بالجرح ، وعلاقة هذا المطلب بالبحث هو أنه لما كانت الرواية المقرونة واحدة من مسوغات رواية البخاري ومسلم عن بعض المتكلم فيهم مقروناً بغيرهم من الثقات وذلك لا يقدح في صحة الحديث بحال، لذلك أفردنا هذا المطلب لذكر باقي مسوغات روايتهما عن المتكلم فيهم بالبدعة أو غيرها.

وفي البدء نذكر أقسام الأحاديث التي انتقدت عليهما، وقد ذكرها العلامة شبير أحمد العثماني في مقدمة شرحه على صحيح مسلم فقال (١):

والأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم ستة أقسام:

القسم الأول منها: ما تختلف الرواة فيها بالزيادة والنقص من رجال الإسناد.

الثاني: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد.

الثالث: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه عن هو أكثر عدداً أو أضبط.

الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضَعُفَ.

الخامس: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله.

السادس: ما اختلف بتغيير بعض ألفاظ المتن، وهذا أكثره لا يترتب عليه قدح

لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو الترجيح، على أن الدارقطني وغيره من

أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين فيما يتعلق بالمتن كما تعرضوا

لذلك بالإسناد.

---

(١) انظر فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم للشيخ شبير أحمد العثماني ٢٠٢/١ بتصرف

وفي بداية الرد على هذه الأوجه نذكر أولاً الأوجه المشتركة بين الصحيحين ثم البخاري وحده، ثم مسلم وحده، على حسب ما وقفنا عليه من أقوال أهل العلم. ونبدأ بالحافظ ابن حجر العسقلاني الذي فند وتتبع جميع الأوجه السابقة بالرد والتوضيح لمعناها فقال ما ملخصه<sup>(١)</sup>:

**القسم الأول:** ما تختلف فيه الرواة بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، فإما أن يخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة ويعطله الناقد بالطريق الناقصة أو العكس أما الأول فهو تعليل مردود لأن الراوي إن كان سمعه بالزيادة لا تضر لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يعل الصحيح، وأما العكس بأن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعطله الناقد بالطريق المزيدة تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف فينظر إن كان ذلك الراوي صحابياً أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روي عنه إدراكاً بيناً أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، وإن لم يوجد وكان الانقطاع فيه ظاهراً فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ماله متابع وعاضد أو ما حفته قرينة في الجملة تقويه.

**وأما القسم الثاني:** وهو ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد فالجواب عنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعاً فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد، وإن امتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين

(١) انظر هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص ٣٦٥، ٣٦٦ بتصرف

بل متقاربين في الحفظ والعدد فيخرج المصنف الطريق الراجحة ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قاذح إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف فينبغي الإعراض أيضاً عما هذا سبيله.

وأما القسم الثالث: وهو ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أضبط ممن لم يذكرها فهذا لا يؤثر التعليل به إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها فلا تقدر.

وأما القسم الرابع: وهو ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة فليس في هذا الصحيح من القليل غير حديثين وكلا الحديثين قد توبع.

وأما القسم الخامس: وهو ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله فمنه ما يؤثر ذلك الوهم قدحاً ومنه ما لا يؤثر.

وأما القسم السادس: وهو ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو الترجيح.

ثم قال رحمه الله في نهاية إجمال الكلام على تنفيذ هذه الأوجه: فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح وقد حررتها وحققها وقسمتها وفصلتها لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ عبدالرحمن المعلمي: ومحل التوسع أن الشيخين إنما يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معروفة:

أحدها: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام لا يضره في روايته البتة كما أخرج البخاري لعكرمة.

(١) انظر هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٣٦٦.



الثاني: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقروناً أو حيث تابعه غيره ونحو ذلك.

ثالثها: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه غير كتابه؛ أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عن عنقة وهو مدلس، ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التكليس فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح<sup>(١)</sup>.

ويقول الدكتور علي عبدالباسط مزيد: لقد حصرت كل الرواة المتهمين في حفظهم من رجال الصحيحين وذلك ضمن دراسة شاملة لرجال الصحيحين في رسالتي للدكتوراه فوجدتهم أربعة وعشرين رجلاً، منهم اثنان من رجال الصحيحين معاً، وسبعة من رجال صحيح البخاري وحده، وخمسة عشر من رجال صحيح مسلم وحده، وتتبع أقوال الأئمة فيهم ورواياتهم المخرجة في الصحيحين والنقد الموجه إليها وبعد تلك الدراسة المتأنية انتهيت إلى النتائج الآتية:

أولاً: أحاديثهم المروية في الصحيحين قليلة جداً، ولمعظمهم رواية واحدة.

ثانياً: جاء كثير منهم مقروناً بغيره من الثقات والأئبات.

ثالثاً: جاءت كل رواياتهم في المتابعات والشواهد<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر التكميل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للسيد عبدالرحمن المعلي اليماني ٦٩٢/٢.

(٢) انظر كتاب منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر للدكتور/ علي عبدالباسط مزيد ص ٣١١، ٣١٢.

وأما فيما يتعلق بالإمام البخاري منفرداً فقد ذكر الشيخ شبير العثماني نموذجين لرواية البخاري عن اثنين من أهل البدعة وهما عمران بن حطان وكان رأس القعد من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم مع كونه داعية إلى مذهبه، والعقدية قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يرون بالخروج والثاني من أهل البدعة عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني وكان داعية إلى الإرجاء<sup>(١)</sup>.

هذا وقد أجيب عن رواية البخاري عن هذين بأجوبة، أما الأول وهو عمران بن حطان فأجيب عنه بالآتي:

١. أن البخاري خرّج له ما حمل عنه قبل ابتداعه.
  ٢. أنه رجع في آخر عمره عن هذا الرأي.
  ٣. وهو المعتمد المعول عليه أنه لم يخرج له سوى حديث واحد مع كونه في المتابعات، ولا يضر فيها التخرّيج لمثله<sup>(٢)</sup>.
- وأما تخرّيج البخاري للثاني وهو عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني فأجيب عنه أن البخاري لم يخرج له سوى حديث واحد قد رواه مسلم من غير طريق الحماني، فبان أنه لم يخرج له إلا ما له أصل<sup>(٣)</sup>.
- هذا فيما يتعلق بالبخاري منفرداً وأما ما يتعلق بالإمام مسلم منفرداً فقد عقد الإمام ابن الصلاح فصلاً مستقلاً في كتابه المسمى (صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط) فقال رجمته لعنوان الفصل: الفصل الثامن عاب عائبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح. ثم أجاب رحمه الله عن ذلك بأجوبة يمكن تلخيصها فيما يلي:

(١) انظر فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم ١/١٣٩ باختصار وتصرف.

(٢) المرجع السابق نفسه ١/١٣٩ بتصرف.

(٣) انظر فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم ١/١٣٩ بتصرف.

- ١- أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده.
- ٢- أن يكون ذلك واقعاً في الشواهد والمتابعات لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلاً، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه.
- ٣- أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طراً بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه غير قادح فيما رواه من قبل في زمن سدادته واستقامته.
- ٤- أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده برواية الثقات نازل فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن بذلك<sup>(١)</sup>.  
هذا فيما يتعلق برواية الإمام مسلم عن بعض المتكلم فيهم فيما يتعلق بالعدالة أو الضبط، وأما فيما يتعلق باتصال السند فقد روى الإمام مسلم في صحيحه أحاديث بأسانيد معننة لم يثبت فيها اللقاء بين روايتها اكتفاء منه بالمعاصرة، ويجب عن ذلك بأمور<sup>(٢)</sup>.

- ١- أن ذلك قليل بالنسبة لأحاديث الكتاب ككل.
- ٢- أن أكثر هذا القليل جاء عند مسلم في المتابعات.
- ٣- أن كثيراً من ذلك له شواهد صحيحة عند مسلم في صحيحه وخارجه.

---

(١) انظر صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط للإمام ابن الصلاح ص ٩٦ - ٩٨ باختصار وتصرف، ونقل عنه هذه الأوجه الإمام النووي في مقدمة شرح صحيح مسلم ٣٣/١، وكذلك الإمام المناوي في اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر ٣٧٦/١.

(٢) انظر كتاب (موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط للقياس والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين) للشيخ خالد بن منصور ص ٤٤٨ بتصرف.

٤- أمكن بعد البحث الوقوف على ثبوت السماع في بعض لأحاديث التي أخرجها مسلم بالعنونة في صحيحه والتي تكلم بعض أهل العلم فيها من حديث عدم ثبوت السماع.

لذا من غير الإنصاف إطلاق القول بأن مسلماً عمل بمذهبه في الحديث المعنعن في صحيحة دون التنبيه على قلة ذلك، وعلى أن أكثر ذلك في المتابعات ونحوها.

نخلص من خلال هذا المطلب أن صحيحي البخاري ومسلم من أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى وأن جميع المآخذ عليهما قد تم تنفيذها والرد عليها جملة وتفصيلاً من قبل جهابذة العلماء وكما قال ابن تيمية: وفي الجملة من نقد سبعة آلاف درهم فلم يبهرج فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مفيدة ليست مغشوشة محضة، فهذا إمام في صنعته، والكتاب سبعة آلاف حديث وكسر، والمقصود أن أحاديثهما نقلها الأئمة الجهابذة قبلهم وبعدهم، ورواها خلائق لا يحصي عددهم إلا الله فلم ينفردا لا برواية ولا بتصحيح، والله سبحانه هو الحفيظ، يحفظ هذا الدين كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] (١).

(١) انظر توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر بن صالح الجزائري ٢٣٧/١.

### الخاتمة:

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وآله وأصحابه ومن بهم اقتفى. أما بعد

ففي ختام هذا البحث يجدر بنا أن نتعرض لنتائج هذا البحث ومن ثم التوصيات المتعلقة به.

وأهم ما يمكن استخلاصه من نتائج نجمه فيما يلي:

- ترد الرواية المقرونة بعدة أوجه لا بوجه واحد.
- لا ينبغي إسقاط الراوي المجروح في الرواية المقرونة اكتفاء بالثقة خوفاً من أن يكون في حديث المجروح ما ليس في حديث الثقة.
- لا يجوز إفراء أحد الراويين عن الآخر إذا سمع الراوي حديثاً منهما واختلط عليه لفظ أحدهما بالآخر.
- ينبغي أن يعزو الراوي الناقل عن راويين اللفظ إلى أحدهما إذا كان هناك اختلاف في لفظي الراويين لئلا يوهم اتحاد الألفاظ، فيسوّغ لمن نقل عنه إسقاط أحد الرواة.
- يجوز في الرواية التي وقع فيها تلفيق بأن سمع الحديث مقطوعاً من عدد من الشيوخ أن يرويه الراوي عنهم جميعاً مع بيان أنه روى عن كل شيخ بعض الحديث بلا تمييز لما سمعه من كل شيخ.
- لو سمع الراوي كتاباً مصنفاً كالبخاري مثلاً من عدة شيوخ فقابل نسخته بأصل بعضهم ثم رواه عنهم وقال: واللفظ لفلان، فهذه المسألة قيل بجوازها، وقيل بمنعها، مال ابن جماعة إلى التفصيل فإن تباينت الطرق بأحاديث مستقلة فالمنع، وإن كان الاختلاف لمجرد تفاوت في لفظ أو لغة أو ضبط فالجواز.
- من دلالات الرواية المقرونة إثبات الأمانة العلمية للناقل عنهما أو عنهم نظراً لنسبته الكلام لقائله ويُعدّ هذا من بركة العلم وشكره.

- يكتفى بعدالة أحد الراويين أو الرواة إن كان الآخر أو الآخرون مجروحين ويقبل الحديث ويحتج به.
- خلاصة ما ذكره العلماء في الدفاع عن الصحيحين لروايتهما عن بعض المتكلم فيهم أن ذلك قليل جداً ونادر، وأن هذا القليل أكثره مقروناً بالنقائ، وكل مروياتهم في المتابعات والشواهد. مما لا يدع مجالاً للطعن في الصحيحين. وأما التوصيات فأهمها أوصي بمزيد من البحوث والدراسات الدقيقة في مسائل علوم الحديث لإظهار خفايا هذا العلم الشريف وإيضاح غامضه، وتذليل صعبه، وإفراد دراسات خاصة للدفاع عن الصحيحين وبيان بطلان حجج الطاعنين، لئلا تلتبس على العوام مثل هذه الأقوال الزائفة. وفي الختام نسأل الله تعالى أن يهيئ لهذه الأمة أسباب العلم والعمل وأن يقيها من الغي والزلل إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

- ١- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للإمام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) دار الفكر - بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.
- ٢- تقريب التهذيب للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) دار الرشيد - سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م تحقيق: محمد عوامة.
- ٣- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت: ١٣٨٦هـ) المكتب الإسلامي - ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للإمام يوسف بن عبدالرحمن، المزي (ت: ٧٤٢هـ) مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م تحقيق د.بشار عواد.
- ٥- توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر بن صالح الجزائري (ت: ١٣٣٨هـ) مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط١، ١٤١٦هـ = ١٩٧٣م.
- ٦- الثقات للإمام محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ) دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد - الهند - ط١، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.
- ٧- الجرح والتعديل للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن محمد الرازي بن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ) دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٢٧١هـ = ١٩٩٨م.
- ٨- شرح النووي على صحيح مسلم للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ) دار الفكر - بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

- ٩- صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مكتبة الصفا - مصر، ط ١ - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٠- صحيح مسلم للإمام الحافظ أبي الحجاج مسلم القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ومعه شرح الإمام النووي.
- ١١- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط للإمام أبي عمرو ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
- ١٢- فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث للحافظ زين الدين العراقي (ت: ٨٠٦هـ) دار الفكر - بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م، حققه: أ. محمود ربيع.
- ١٣- فتح المغيـث شرح ألفية الحديث للإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ١٤- فتح الملهـم بشرح صحيح الإمام مسلم للعلامة شبير أحمد العثماني - دار القلم سوريا - دمشق، ط ١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- ١٥- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للإمام محمد جمال الدين القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ) دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.
- ١٦- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للإمام شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) دار القبة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن - جدة، ط ١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- ١٧- الكفاية في علم الرواية للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) دار الكتب العلمية -



- بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- ١٨ لسان العرب للعلامة جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور)  
- (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- ١٩ المزهري في علوم اللغة وآدابها للإمام جلال الدين السيوطي (ت:  
- ٩١١هـ) دار الكتب العلمية - بيروت - ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م  
تحقيق: فؤاد علي منصور.
- ٢٠ معرفة النقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر  
- مذاهبهم وأخبارهم للإمام أبي الحسن العجلي (ت: ٢٦١هـ) مكتبة  
الدار - المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- ٢١ مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث للإمام أبي عمرو، تقي الدين ابن  
- الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) دار الفكر - سوريا - دار الفكر المعاصر -  
بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م تحقيق: دنور الدين عتر.
- ٢٢ منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر  
- للشيخ/ علي عبدالباسط مزيد الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٢٣ منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر للإمام محمد محفوظ بن  
- عبدالله الترمسي - دار الفكر - بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- ٢٤ المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي للإمام بدر الدين محمد  
- بن إبراهيم بن جماعة (ت: ٧٣٣هـ) ط٢، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م، دار  
الفكر - سورية - دمشق.
- ٢٥ موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند  
- المعنعن بين المتعاصرين للشيخ خالد بن منصور، مكتبة الرشد -  
الرياض.

- ٢٦ نزهة النظر في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للإمام ابن حجر العسقلاني - المكتبة العصرية - صيدا، بيروت، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م.
- ٢٧ هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - المكتبة السلفية - القاهرة، ط ٣، ١٤٠٧ هـ.
- ٢٨ اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر للإمام عبدالرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١ هـ) مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، ط ٢، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م.